توجيهات أميرية بزيادة رأسماله بعد توسيع قاعدة المستفيدين..

خبراء: زيادة رأسمال صندوق المعسرين يعزز من الأداء التنموي

جاءت توجيهات الأمير بزيادة رأس مال صندوق المعسرين على خلفية زيادة قاعدة المستفيدين منه، وتخفيفاً لتداعيات الأزمة المالية عليهم من خلال تخفيف الديون عليهم وفتح مجالات تنموية اقتصادية تساعدهم.

إلا أن زيادة قاعدة المستفيدين من الصندوق لا يزال يصطدم بعدد من العراقيل، أبرزها عدم اهتمام البعض بالحصول على مساعدة الصندوق بسبب حرمانه لهم من الحصول على قروض أخرى لمدد زمنية تصل إلى ١٠ سنوات.



حجاج بوخضور — د. يوسف الزلزلة

تحقيق: مازن المصري

وقد جاءت تلك الدعوة مصاحبة لدراسة مجلس الوزراء زيادة رأسمال الصندوق بمعالجته على ٣ مراحل؛ بحيث يستفيد منه حتى من تتجاوز قيمة أقساطه الشهرية ٣٠٪ من صافي الراتب، وذلك وفق ما أعلنته مصادر مطلعة في مجلس الوزراء.

خطة متكاملة

وفي استعراض لها عن أهمية زيادة رأسمال الصندوق، تناولت «المجتمع» ومن خلال خبراء الاقتصاد والمعنيين دور تلك الدعوة في تخفيف أعباء المديونيات على المواطنين الذين تعثروا في السداد، الذين رغم قلة أعدادهم التي لا تتجاوز ٢٪ من العدد الإجمالي للمدينين، إلا أنهم يمثلون شريحة مهمة من المجتمع.

وقد أكد الخبراء أن الدعوة جاءت في توقيت جيد، وهي تخفف الكثير عن كاهل المواطن، وبالتالي توجيه السيولة إلى قطاعات اقتصادية تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنهم رأوا أن علاج المديونية تحتاج إلى خطة عمل متكاملة اقتصادية واجتماعية وسياسية تعزز الوضع الاقتصادي وتدعمه على المدى الطويل.

حزمة إجراءات

في البداية، أشار الخبير الاقتصادي حجاج بوخضور إلى أن علاج صندوق المعسرين يحتاج إلى حزمة متكاملة من الإجراءات، لافتاً أن زيادة رأسماله لن تحل المشكلة بل قد تزيدها تعقيداً، خاصة مع تداعيات الأزمة المالية السلبية على الأداء الاقتصادي.

وتوقع بوخضور زيادة عدد المعسرين ما لم يتم علاج المشكلة من جذورها، مشيراً إلى أن الصندوق لم يأت بآلية تساعد المواطن على معرفة كيف يصيد السمكة لا أن تمنح له، موضحاً أن هناك ضرورة لعمل دراسة مسحية شاملة لتصنيف المعسرين حسب قدراتهم الاقتصادية، ووضع معايير محددة للتصنيف، وذلك آخذاً في الاعتبار قدرة المعسرين على السداد.

وأضاف أن من بين الإجراءات الأخرى العمل على إيجاد الوسائل المساعدة للمتعثرين على السداد، من بينها دفع الشباب للعمل في القطاع المصرفي في الخدمات التي يمكنها استيعاب الكثير من الشباب، وتمكينهم من السداد على خلفية أن هناك مدينين كثيرين يقعون ضمن شريحة الشباب، مستدركاً أن هناك الكثير من المشاريع التنموية مثل الحكومة الإلكترونية يمكنها من استيعاب العدد الأكبر من الشباب في هذا المشروع الحيوي.

ودعا بوخضور في الوقت ذاته إلى نشر ثقافة الادخار والحد من نزعة الاقتراض، مشيراً إلى أن مساعدة المقترض في إيجاد مصدر للدخل قد يكون أهم الحلول العاجلة التي تساعد المواطن على سداد التزاماته.

> **بوخضور: مطلوب وضع آلية تعالج المشكلة من جذورها بعيداً عن الحلول السطحية**
>
> **الزلزلة: الحكومة مطالبة بتعديل شروط الصندوق وفق آلية تفاهم مع مجلس الأمة**

تعديلات مقترحة

ومن جهتها رأت النائبة د. رولا دشتي أن هناك تعديلات مقترحة على صندوق المعسرين سيتم دراستها، وإعداد مذكرة بشأنها في مجلس الأمة، مشيرة إلى أن شروط الصندوق لا تلبي طموحات المواطنين المعسرين، موضحة أن هذا الأمر يأتي في إطار تعزيز النهج الإصلاحي في الأداء الاقتصادي، وخلق فرص عمل للشباب في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تهذيب الشروط

وقال النائب وزير التجارة الأسبق د. يوسف الزلزلة أن المطلوب العمل على تعزيز قاعدة المستفيدين من الصندوق من خلال تهذيب الشروط التي وضعها بنك الكويت المركزي، التي تساعد عمل الصندوق وتزيد قاعدة المستفيدين منه.

وأضاف أن المطلوب من الحكومة ومن خلال بنك الكويت المركزي العمل على تحقيق تلك المطالب، والرجوع إلى المجلس لأخذ رأيه في الأمر قبل التصديق عليه.

وبيّن الزلزلة أن الصندوق له جانبان، الأول: تنظيمي وهو المتعلق بتدخل الحكومة، والآخر: شعبي المتعلق بتفهم أعضاء مجلس الأمة للمشكلة بشكل أكبر من الحكومة، مستنداً في ذلك إلى أن النواب أكثر احتكاكاً بالمواطنين ومشكلاتهم وما يعانونه، وهم على إطلاع على أبرز الأزمات التي يقعون فيها سواء كانت اجتماعية أم اقتصادية.

وكانت الحكومة قد ناقشت في وقت سابق بعض المقترحات بشأن حزمة من التعديلات على الصندوق، مثل زيادة رأسمال الصندوق وتغيير بعض الشروط الواجبة على المستفيدين تجاه البنوك أو تمديد فترة سداد الديون ١٥ عاماً بدلاً من ١٠ أعوام، وحق العميل في الحصول على قروض من جهات أخرى بجانب الاستفادة من قروض الصندوق.

وهذا ما ألمحت إليه مصادر حكومية مطلعة بأن هناك رغبة حكومية حقيقية من قبل الحكومة في إجراء بعض التعديلات على الصندوق، من خلال الطلب من بنك الكويت المركزي بإعداد مذكرة توضح كيفية تعديل شروط صندوق المعسرين؛ بحيث تزيد قاعدة المستفيدين منه خلال المرحلة المقبلة.

دشتي: تعديل شروط الصندوق يوسع من قاعدة المستفيدين ويدعم دوره التنموي خلال المرحلة المقبلة

يذكر أن اللجان العشرين التي تدرس ملفات المعسرين في البنوك تعقد اجتماعاتها بشكل يومي، وتدرس كل حالة على حدة، إذ يرأس كل لجنة قاض بدرجة مستشار، إضافة لعضوين من البنوك المحلية وعضو من شركات الاستثمار إلى جانب عضو من ذوي الخبرة.

يشار إلى أن اللجان الوزارية والمتخصصة تتكون من بنك الكويت الوطني، و٤ لجان من بيت التمويل الكويتي «بيتك»، و٣ لجان لدى بنك الخليج، ولجنتان في البنك التجاري، ولجنة واحدة من بنك الكويت والشرق الأوسط وبنك برقان والبنك الدولي.

وقد تزايدت التوترات بين الحكومة ومجلس الأمة بداية العام الماضي؛ حيث تركز معظمها في شراء المديونيات وإسقاط القروض والفوائد وزيادة الرواتب وتعديل الكادر الوظيفي، وهي ٤ موضوعات رئيسة اعتصرت المجتمع الكويتي وشطرته إلى نصفين، الأول: مؤيد للفكرة في عمو ميتها وإطلاقها على أساس تحقيق الكويت لفائض موازنة في السنوات المالية الماضية، والثاني: يعارض باعتبار ذلك مخالفاً لمبدأ العدالة، ومحفزاً على الكسل والبطالة.

أرقام وإحصاءات

ووفقاً لما تناقلته الأرقام والإحصاءات المعلنة عن حجم الاقتراض، فإن عام ٢٠٠٤م شهد ارتفاع عدد المقترضين الذين عليهم أحكام ضبط وإحضار إلى ٥٢ ألف مواطن، وفي عام ٢٠٠٥م زاد العدد إلى ٦١ ألفاً عليهم أحكام بالحبس، وفي عام ٢٠٠٦م وصل العدد إلى ١٠٠ ألف.

وتذكر الأرقام والإحصاءات أنه في ١٠ أشهر بلغ حجم المسجونين في السجن المركزي ٣٠٧٠ مواطناً بسبب القروض، وهناك ١٠ آلاف عليهم أحكام بالسجن والضبط والحضور، ويبلغ حجم القروض الشخصية ٥,٥ مليارات دينار، معظمها

أنباء عن إعادته من النيابة والنواب يطالبون الحكومة بتوضيح..

ملف الإعلانات الانتخابية يشعل الساحة السياسية من جديد

كانت الساحة السياسية الأسبوع الماضي على موعد مع مؤشر على عودة التأزيم من جديد على خلفية المحور الأول من استجواب وزير الداخلية الشيخ جابر الخالد الخاص بالإعلانات الانتخابية.

وانتقد نواب بشدة ما أشيع عن إعادة النيابة العامة ملف الإعلانات الانتخابية المحال عليها، كونه أتى خالياً من توجيه الاتهام، فيما أكدت وزارة الداخلية أنها أحالت بالفعل موضوع اللوحات الانتخابية لعام ٢٠٠٨م بتفاصيله كلها، وأن النيابة هي صاحبة القرار.

كتب: جمال الشرقاوي

وأكد النائب أحمد السعدون أنه إن صح ما نشر عن علم وزارة الداخلية بإعادة النيابة العامة لملف الإعلانات الانتخابية لعدم توجيه اتهام قبل جلسة مناقشة استجواب الوزير أو جلسة مناقشة طلب طرح الثقة، فإن الوزير يكون قد تعمد استغلال النيابة العامة لغرض سياسي وأقحمها كطرف في مساءلته «لتضليل الشعب الكويتي، وفي ضوء ذلك من الواجب إحالته على محكمة الوزراء».

وأوضح السعدون أن الإحالة يجب أن تكون موجهة باتهام، والاتهام يجب أن يكون موجهاً إلى الوزير نفسه «كونه من وقّع العقد وأمر بصرف المبالغ، وتالياً لا يجب أن يتهم غيره».

أدلة اتهام

وأكد النائب د. وليد الطبطبائي أن أية إحالة للنيابة لابد أن تتم بعد إجراء تحقيق داخلي وتوجيه اتهام ووجود أشخاص متهمين وأدلة اتهام، وألا تكون الإحالة مجرد كتاب فقط يوجه للنيابة.

وقال الطبطبائي في تصريح للصحفيين في مجلس الأمة أمس: إن إحالة وزير الداخلية الشيخ جابر الخالد للمحور الأول من الاستجواب على النيابة كان متوقعاً بالنسبة لنا أن يُرد لعدم وجود اتهام.

وأشار إلى أن الكثير من القضايا التي أحيلت للنيابة العامة لم يُتخذ فيها أي إجراء، مثل قضية العلاج بالخارج والمصاريف والأموال الضخمة التي أهدرت، إذ لم يُتخذ أي إجراء لعدم وجود اتهامات لأشخاص محددين وعدم إجراء تحقيق داخلي.

وذكر أن الإحالات للنيابة أصبحت أموراً شكلية، ولا تغني عن المسؤولية السياسية ومساءلة الوزير عن الأخطاء المرتكبة في القضايا المحالة للنيابة.


الشيخ جابر الخالد


أحمد السعدون


وليد الطبطبائي


عبدالرحمن العنجري

وشدد على ضرورة معالجة هذه القضية حتى لا تتحول الإحالات للنيابة إلى وسيلة لوقف أداة الاستجواب، مشيراً إلى أن من تذرع بالإحالة للنيابة تأكد له أن هذا الأمر لم يكن الحل.

إحالة جدية

وقال النائب عبدالرحمن العنجري: إن موقفنا من استجواب وزير الداخلية دستوري وسياسي، وإحالة الملف على النيابة يجب أن تكون جدية وليست شكلية، داعياً الحكومة إلى توضيح موقفها، «فنحن لا نرضى بالمراوغة أو الاستهانة في هذا الأمر».

وأكد النائب د. حسن جوهر ضرورة أن توضح الحكومة أن الإحالة تمت وفق الإجراءات الصحيحة.

وأشار النائب محمد هايف إلى أن المواضيع التي يتم إحالتها إلى النيابة من قِبَل الحكومة لا تحمل أدلة ولم تشر إلى متهم بعينه، ومجرد كتاب أجوف ليس به أية إشارة إلى متهم يجب محاسبته، ما يؤدي إلى حفظ القضية بسبب عدم كفاية الأدلة.

وقال هايف في تصريح صحفي الأحد الماضي: إن الحكومة ملزمة بإحالة المواضيع بشكل صحيح وقانوني بحيث تستطيع النيابة العامة التحقيق فيها وليس حفظها لعدم كفاية الأدلة.

ونفت وزارة الداخلية الأحد الماضي ما ورد في إحدى الصحف المحلية عن عدم إحالة موضوع المحور الأول من استجواب وزير الداخلية إلى النيابة العامة.

وقال بيان صادر عن الوزارة: «إن وزير الداخلية أكد في رده على المحور الأول من الاستجواب أنه أحال الأمر بشأنه إلى النيابة العامة قبل تقديم الاستجواب، وذلك إزاء ما ثار من لغط حول موضوع هذا المحور».

مشكلة المسرحين

من ناحية أخرى برزت قضية الموظفين الكويتيين المسرحين من القطاع الخاص، وطالب عدد من النواب بضرورة حل هذه المشكلة وإغلاق الملف نهائياً، وأشار النائب أحمد السعدون إلى التقدم بقانون في هذا الشأن تمت مناقشته في اللجنة المالية، ويقضي بصرف رواتبهم كاملة حتى يعودوا إلى أعمالهم، أو أن تقوم الدولة بتوفير وظائف لهم في القطاع الحكومي.

شراء مستشفيات

وفي قضية أخرى أبدى النائب د. فيصل المسلم توجسه مما يتردد عن توجه الحكومة لشراء مستشفيات بالقطاع الخاص، محذراً الحكومة من أي توجه فيه تبديد للمال العام أو تدور حوله الشبهات للتنفيع لبعض المتنفذين، لاسيما وأننا مع التحرك الجاد لإصلاح الوضع الصحي، ولكن وفق آليات مدروسة وعلى قدر كبير من الشفافية والوضوح ومعالجاتها الجذرية.■

جمعية الإصلاح: من لإخواننا الأويجور

ندّدت جمعية الإصلاح الاجتماعي بما يحدث للمسلمين «الأويجور» في الصين، وطالبت الجمعية في بيان لها موقع من أمين سرها د. عبدالله سليمان العتيقي، المنظمات الدولية والإسلامية بالعمل على وقف الاضطهاد والاستبداد الذي يتعرضون له، وإعطائهم حقوقهم الإنسانية المشروعة.

وهذا نص البيان:



د. عبدالله العتيقي

إن قضية إخواننا «الأويجور» في إقليم شنكيانج الصيني، الذي حدثت فيه الأحداث الأخيرة، وقتل فيها المئات وأصيب الآلاف، ليست مشكلة بين عنصرين هما «الأويجور» و«الهان» بل قضية شعب مسلم احتلت دولته، وهي تركستان الشرقية، فقد احتلت الصين تركستان الشرقية عام ١٩٤٩م بعد قيام الثورة الشيوعية (كانت إمبراطورية مانشو الصينية قد ضمتها عام ١٧٥٩م).

وقسمت الصين هذه الدولة إلى قسمين: تركستان الشرقية، وتركستان الغربية (وتمثل الآن خمس جمهوريات، وهي: كازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، وداغستان).

وبقيت تركستان الشرقية تحت احتلال الصين وأسموها «شينكيانج»، وتعرض شعبها المسلم إلى أقصى درجات الظلم والاستبداد، ومن ذلك منع بناء المساجد وإعدام ٢٥ ألفاً من الأئمة والخطباء، وعدم السماح ببناء المعاهد والمراكز الدينية والجامعات الإسلامية، وإتلاف المصاحف وعدم السماح بطباعتها أو استيرادها، وسجن من يقوم بتدريس الإسلام ولو في منزله، ومنع المسلمين من السفر للدراسة بالخارج، وفرضت عليهم تعلم اللغة الصينية وتاريخها.

إن الدعم والمساندة والوقوف في صف إخواننا في تركستان واجب شرعي، لقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾(الحجرات:١٠).

من هذا المنطلق تنادي جمعية الإصلاح الاجتماعي منظمة المؤتمر الإسلامي ورابطة العالم الإسلامي وهيئة الأمم المتحدة والشعوب الإسلامية لحل مشكلة تركستان الشرقية حلاً جذرياً بما يتوافق وحقوقهم الشرعية، وذلك بأن تقوم الصين بالسماح لهم ببناء مساجدهم، وفتح مدارسهم، وتعلم لغتهم، وإطلاق سراح العلماء، والسماح بطباعة الكتب الإسلامية، وخاصة المصحف الشريف، وإعطائهم حريتهم، والسماح لأبنائهم بالدراسة في الخارج.■

محكمة التمييز تحكم ببراءة أعضاء حزب التحرير

ألغت محكمة التمييز برئاسة المستشار أحمد العجيل حكم محكمة الاستئناف الخاص بمتهمي حزب التحرير بالحبس لثلاثة متهمين، وهم: حسن الضاحي، وعبدالله عيسى الراشد، وأسامة نوري الثويني خمس سنوات مع الشغل والنفاذ، كما ألغت الحكم الخاص بثلاثة متهمين آخرين هم: نوري الضاحي، وعبداللطيف الشطي، ومحمد الأنصاري، والذي قضى بالامتناع عن النطق بالعقاب، وكفالة ٥٠٠ دينار، وأيدت محكمة التمييز حكم محكمة أول درجة، وقضت ببراءة المتهمين مما نسب إليهم من اتهامات.■

خالد الجيران.. القائد القدوة



بدر عبدالغفور

«إن القلب ليحزن، وإن العين لتدمع، ولا نقول إلا ما يرضي ربنا، وإنا على فراقك يا أبا حمد لمحزونون».

لقد فقدنا بالأمس القريب الأخ الحبيب خالد الجيران يرحمه الله، وتلقينا خبر وفاته بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره.

لقد فقدنا أخاً كبيراً عشنا معه سنوات عديدة تمتعنا بصحبته وتوجيهاته.. فقدنا أخاً عاملاً مجتهداً مخلصاً في عمله حتى آخر لحظة في حياته، لقد أتعبت من بعدك يا خالد.. لقد أصبحنا أيتام العمل التربوي من بعدك يا خالد.. لقد كنت كبيراً في حياتك وستظل كبيراً بعد وفاتك.

لقد كان - يرحمه الله - مربياً حكيماً ومرشداً وجيهاً جمع خصالاً عديدة في الإخلاص والتقوى والخلق الكريم والوقار المؤثر والسمت المميز والتجرد والتواضع والروح الطيبة والابتسامة والبساطة والهدوء ورجاحة العقل، وصفات كثيرة يعجز القلم عن تسطيرها، لقد حرص - يرحمه الله - على ملازمة إخوانه في جميع المناشط بهمة عالية دون كلل أو ملل حتى قبل وفاته بساعات قليلة.

لقد كان - يرحمه الله - حريصاً على جمع إخوانه على هذه الدعوة المباركة في حياته.. وكأنه عندما شعر بقرب أجله جمع أهله وأولاده وأحفاده ليلقى ربه بحضورهم جميعاً.

عندما أبلغني أخي «أنور» بخبر الوفاة، انطلقت معه إلى مستشفى العدان؛ حيث وجدنا المرحوم - بإذن الله تعالى - مسجياً، فقبّلنا رأسه، وقد اجتمع حوله الأهل والأحباب، وكل منا يحاول أن يحبس الدموع في عينيه ولكن لا يستطيع، ثم ذهبنا إلى الطب الشرعي حيث نقلت الجثة، فوجدنا جمعاً من الإخوة قد سبقونا إلى هناك من جميع مناطق الكويت من الجهراء والأحمدي والعاصمة.

أما يوم دفنه، فقد تقاطر أحبابه على المقبرة من كل حدب وصوب، وكل منا رأى هذه الجموع الهائلة من الأحباب وهي تصلي عليه وتدعو وتستغفر له، وكل واحد يقول داخل نفسه: ياليتني كنت مكانه، فهنيئاً لك يا أبا حمد ما وصل إليك من دعاء أحبابك في هذا اليوم، ونسأل الله أن يجعل قبرك روضة من رياض الجنة.

لقد سبقنا - يرحمه الله - إلى فعل الخير وكسب الأجر في الدنيا، وسبقنا إلى الله في الآخرة، رحمك الله يا أبا حمد رحمة واسعة، وأسكنك الفردوس الأعلى، وألهم أهلك وأحبابك الصبر والسلوان، وإنا والله نحبك في الله، ونسأل الله عز وجل أن يجمعنا وإياك في مستقر رحمته يوم القيامة، فالمرء يحشر مع من أحب يوم القيامة. و«إنا لله وإنا إليه راجعون».■